

آفاق الغضب والحيرة في مصر .. فهمي هويدي



الأربعاء 21 يوليو 2010 12:07 م

21/07/2010

فهمي هويدي

إذا جاز لي أن أصف المناخ السائد في مصر هذه الأيام، فقد أغامر بالقول إنه بعيد عن التفاؤل، ومسكون بخليط من مشاعر الغضب والحيرة

(1)

يوم الاثنين 12/7، تلقيت على هاتفي المحمول رسالة هذا نصها: المرافعة والحكم في الطعن على حكم «مدينتي» بنفس يوم الأربعاء، الساعة التاسعة والنصف صباحاً نرجو حضور كل من تسمح ظروفه بذلك للأهمية وإبلاغ الآخرين الرسالة كانت موقعة من شخصية لا أعرفها هي الدكتورة ياسمين، والهدف منها توفير حشد من المثقفين والناشطين لحضور جلسة الفصل في الطعن الذي قدم في قرار المحكمة الإدارية العليا بإبطال عقد بيع أرض مدينتي (ثمانية آلاف فدان) الذي لم تتبع فيه الإجراءات القانونية، مما ضيع على الدولة أكثر من مائة مليار جنيه

لم تكن هذه أول مرة أتلقى فيها دعوة من هذا القبيل، لكنها أحدث ما تلقيته وقيل ذلك جاءتني رسائل عدة واحدة للانضمام إلى مسيرة الاحتجاج على مقتل خالد سعيد «شهيد الطوارئ» في الإسكندرية، وثانية لحضور جلسة الحكم في المطالبة بوقف تصدير الغاز لإسرائيل، وثالثة للمشاركة في وقفة احتجاجية على تمديد الطوارئ، ورابعة للانضمام إلى حملة المطالبة بوقف تزوير الانتخابات وخامسة للانخراط في حملة كسر الحصار وفتح معبر رفح وسادسة للتضامن مع الزميل مجدي حسين الذي سجن ونكل به بسبب تضامنه مع غزة الخ الخ

لا أحد يعرف حجم هذه المجموعات ولا هوية رموزها، ولا موقفهم الفكري أو خلفياتهم السياسية، ومع ذلك فثمة قواسم مشتركة أهمها أنهم ينطلقون من عدم الرضا عن الوضع القائم في مصر، وأن وسائل الاتصال الحديثة مكنتهم من رفع أصواتهم وإيصالها للآخرين بعيداً عن سلطة الدولة ورقابتها ولأن أغلبهم قدموا من المجهول فهم حديثو عهد بالعمل السياسي ثم إنهم فقدوا الثقة في الأحزاب الشرعية القائمة، واختاروا دون توافق بينهم أن يتحركوا خارجها ومما يجمع بينهم أيضاً أن مطالباتهم ليست ذاتية أو فئوية، بمعنى أنها لا تتعلق بالرواتب والبدلات ومعادلة الشهادات مثلاً، وإنما هم مسكونون بهاجس القضايا العامة التي تهم الحاضر والمستقبل، دون أن تكون لهم رؤية واضحة لما يريدونه، وإن كان موقفهم أكثر وضوحاً إزاء ما لا يريدونه بمعنى أنهم ضد الوضع القائم لكنهم لا يملكون رؤية متبلورة للبدل وهي نتيجة طبيعية لاختلاف مشاريعهم وتباين أحجامهم

صحيح أن بعض المواقف الصادمة للمجتمع تستنفذهم وتدفعهم إلى الاحتشاد وتشجع الجماهير على الالتفاف حولهم، مثل قضية رفع الحصار عن غزة وفتح معبر رفح، وكذلك فضيحة قتل الإسكندرية خالد سعيد، إلا أن ذلك يظل احتشاداً استثنائياً يتجاوز الأصل المتمثل في الفرقة والتشرد من القواسم المشتركة بين هذه المجموعات أيضاً أنها تقوم على فئتين من الناس بالدرجة الأولى، هم النخب والشباب، أما حضورهم بين الجماهير فمحدود وبطبيعة الحال فلا أحد يستطيع أن يشكك في غيبتهم ووطنيتهم، لكن أسلوب التعبير عن تلك الغيرة، والمدي الذي يمكن أن تذهب إليه في ذلك يختلف من مجموعة إلى أخرى لا يخلو الأمر من أناس التحقوا ببعض هذه التجمعات من باب ركوب الموجة والتعلق بالأضواء والبحث عن دور، إلا أن هؤلاء يظلون قلة وفي حدود النسبة المتوقعة في مجالات العمل العام

ينطبق ما سبق على الجمعية الوطنية للتغيير التي برزت بعد عودة الدكتور محمد البرادعي إلى مصر وعلى حركة كفاية ومجموعة 6 أبريل و9 مارس، ومواطنون ضد الفساد أو التوريث أو غير ذلك وجميعها ما برحت تتحرك على السطح، لكنها لم تؤسس لنفسها قاعدة في عمق المجتمع، سواء بسبب خطابها النخبوي أو لحدثة عهدها بالعمل العام، ولعدم تمكينها من التفاعل مع الجماهير وحصارها في حدود المتعاملين مع الإنترنت والمواقع الإلكترونية

(2)

وضع الأحزاب السياسية أسوأ بكثير ذلك أنها في مصر ثلاث فئات أو درجات، أحزاب شرعية تشكلت بموافقة لجنة الأحزاب ومن ثم برضا الحكومة والأجهزة الأمنية، وهذه عددها 24 حزباً وأحزاب تحت التأسيس تشكلت ولم تحصل على الرخصة بعد ولم تفقد الأمل في ذلك، وفي المقدمة منها حزب الكرامة والوسط، وأحزاب ثالثة موجودة على الأرض ولا أمل لها في اكتساب الشرعية، على رأسها الإخوان المسلمون والحزب الشيوعي المصري

وقبل أن تنوه في التفاصيل ينبغي أن نقرر أولاً أن النظام السياسي في مصر لا يريد مشاركة ولا مساءلة أو تداولاً للسلطة ومن ثم فالأحزاب بالنسبة له من متطلبات توفير «الديكور» الديمقراطي تماماً كما كان الحال في ظل الاتحاد السوفياتي السابق والكتلة الشرقية، حيث كان الحزب الشيوعي يحتكر السلطة طول الوقت باعتباره «الحزب الطليعي»، وفي الوقت ذاته كان يحيط نفسه ببعض الأحزاب التي تحسن الصورة وتعطي انطباعاً وهمياً بالتعددية السياسية والحزب الوطني في التجربة المصرية هو ذاته «الحزب الطليعي»، رغم خلوه من المشروع الفكري الذي استندت إليه التجربة السوفياتية، والقاسم المشترك الأعظم بين الاثنين يتمثل في الإصرار على احتكار السلطة وتهميش كل ما عداها

باستراط موافقة الأمن والحزب الوطني على إنشاء الأحزاب (أمين الحزب الحاكم هو رئيس لجنة الأحزاب) فمعنى ذلك أنه ما من حزب اكتسب الشرعية إلا كان مرضياً عن مؤسسيه وهذا الرضا قد يتطور إلى صفة واستخدام إذا استمر «التعاون» بين الطرفين وقد يتحول إلى قمع ومصادرة إذا لاحت بوادر التمرد على ذلك التعاون (حزب

العمل جمد لهذا السبب وأوقفت صحيفة الشعب الناطقة باسمه منذ عام 2000).

النتيجة أن الأحزاب «الشرعية» ولدت هشة وضعيفة البنية[] وحين لم يسمح لها بالتحرك خارج مقارها، ومن ثم التواصل مع المجتمع إلا بتصريح من الأمن، فإنه أوقف نموها من الناحية العملية[] وفي الوقت الراهن فإن تلك الأحزاب أصبحت تعاني من شيوع التصعد الداخلي (الناصريون والتجمع والغد أبرز النماذج) أو الاختراق الأمني الذي لم يسلم منه حزب[]

إذا لاحظت أنه في انتخابات مجلس الشعب لم تفز الأحزاب التي لا أعرف لماذا يسمونها معارضة بأكثر من خمسة أو ستة مقاعد (الإخوان «المحظورون» فازوا بأكثر من 85 مقعد!!)، فسوف نخلص إلى نتيجتين، الأولى أن حضور تلك الأحزاب أو غيابها عن المجالس النيابية والمحلية أصبح معلقا على قرار الحزب الحاكم الذي بات يوزع عليها المقاعد باعتبارها رشا سياسية، لتطبيب خاطر وكسب التأييد، النتيجة الثانية والأهم أن الصحف التي تصدرها أصبحت التعبير الوحيد عن وجود تلك الأحزاب على قيد الحياة، حتى إذا قدر لها أن تتوقف فلن يبقى لما تنطق باسمه أثر على الأرض[]

لا مجال للحديث عن الحزب الوطني الحاكم، ليس فقط لأن أغليته مفتعلة ومستندة إلى التزوير والتدخلات الأمنية لصالحه، ولكن أيضا لأن مصيره أصبح مرتبطا بوجود السلطة واستمرارها[] ومن ثم أصبح الإفلات من قبضته أحد أهداف الحملة المطالبة بالتغيير[] بقية الأحزاب التي سبقت الإشارة إليها بعضها لافتات وعناوين بغير جمهور، والبعض الآخر بقيت مجموعات نخبوية مغلقة على ذاتها، وظل حضور هؤلاء وهؤلاء في الإعلام أقوى من حضورهم في الحقيقة[] وهدهم الإخوان المسلمون الذين أثبتوا ذلك الحضور، لكنهم يعانون من أكثر من مشكلة، الأولى أن التعبئة الإعلامية والسياسية القوية ضدهم أحاطتهم بسياج من الهواجس والشكوك نفّرت منهم قطاعات لا يستهان بها، والثانية أنهم لم ينجحوا في تقديم صيغة لبرنامجهم تحظى بالقبول العام خصوصا بين نخب السياسيين والمثقفين، (يشهد بذلك مشروع البرنامج الذي أعلنوه في العام الماضي). الثالثة أنهم لم يستثمروا حضورهم في الشارع السياسي في دفع حركة التغيير المنشود[] حتى بدا وكأن حرصهم على تعزيز موقف الجماعة وتقوية عضلاتها مقدم على الإبداع المطلوب في الدفاع عن الوطن، رغم أنهم يدفعون ثمنا مرتفعا دون أن يفعلوا شيئا يذكر في مسار التغيير[]

(3)

لا أحسب أن أحدا في مصر بات يعلق آملا على مؤسسات الدولة الأخرى[] بعدما أثبتت خبرة الثلاثين سنة الأخيرة على الأقل أن المجالس النيابية تحولت إلى أداة في يد الحكومة وليست رقيب عليها[] وأن السلطة القضائية لم تكسب معركة استقلالها، خصوصا بعدما نجحت خطط إقصاء الداعين إلى ذلك الاستقلال عن موقعهم في نادي القضاة[] وهو ما تم بالتوازي مع تفكيك إعادة هيكلة أجهزة السلطة التنفيذية، بحيث لم يعد في مصر غير سلطة واحدة حقيقية تمسك بكل الخيوط وتصنع القرار، هي سلطة رئاسة الجمهورية[]

وقد أغنى المستشار طارق البشري هذه النقطة في كتابه «مصر بين العصيان والتفكك» حين أفرد فصلا لما أسماه «شخصنة الدولة»، التي اعتبرها صيغة في الإدارة تتجاوز الحكم المطلق ودولة الاستبداد، حيث تتعدد صور كل منهما، في حين أن للشخصنة شكلا وحدا، بمقتضاه يسيطر الفرد الحاكم بذاته على مفاتيح السلطة، وتصير آلة الحكم وأجهزتها كلها تحت إمرته، وعنده فإن النظام المتشخصن الذي لا نظير له في التاريخ نظام مغلق، لا يفتح على خارج ذاته، ولا تقوم آلية ما لإجراء أي تعديل فيه أو تجديد أو تنويع[] لذلك فإن الصفة اللازمة للدولة المتشخصنة هي أن تسعى دائما إلى تثبيت الأمر الواقع ومقاومة التغيير حتى وإن ادعت[] ومن ثم فأخطر ما يهددها بالزوال هو الحركة، لأن الحركة تستدعي تعديلات وتستدعي خبرات فنية وعناصر جديدة، وتكاثر في الأشخاص وأحوالهم، وهي ما تستدعيه وتستصعبه تكشف الوهن والعجز[] لذلك فإن الدولة المتشخصنة ما خيرت قط بين بديلين أحدهما الجمود أو الثبات أو عدم التحرك إلا واختارت الجمود وعدم التحرك كي لا ينكشف عوارها[]

(4)

تعد الحيرة وصفا غير دقيق لهذه الصورة التي يبدو فيها الأفق شبه مسدود، على نحو يستدعي الكثير من مشاعر الإحباط[] ذلك أن مشاعر الغضب المقيم حين توزعت على تجمعات عدة وتعاملت معها أيد مختلفة الاتجاهات واقتصرت النضال المعبر عنها على الاحتجاجات واللافتات التي تتوجه إلى وسائل الإعلام، فإن ذلك الغضب فقد قدرته على الضغط والتأثير، وحين عجزت الأحزاب المعوقة أصلا عن استثمار تلك المشاعر لصالح التغيير المنشود، وتحولت إلى جثث سياسية لا حراك فيها، كان من الطبيعي أن تنتكس الدعوة إلى التغيير[] الأمر الذي يستدعي السؤال: على أي شيء يراهن الناس ومن أين يستلهمون القدرة على التطلع إلى المستقبل والتفاؤل به؟، إن المشهد الذي نحن بإزائه في مصر الآن دال على أن مفاسد الاستبداد لا تدمر الحاضر فقط، وإنما تدمر المستقبل أيضا، ذلك أن سياسات الملاحقة والقمع ومصادرة الحريات العامة لا تتيح الفرصة لنمو أو تجديد خلايا العافية في المجتمع، بما تحدثه من إخلاء مستمر له[] وهي حين تفعل ذلك فإنها تصادر المستقبل أيضا، من حيث إنها تجتث بذور ذلك الأمل في الغد أولا بأول مما يشيع التصحر الممتد في الحياة السياسية[]

على صعيد آخر فإن كثيرين من الناشطين في الحياة السياسية أصبحوا يترددون في دفع ضريبة استعادة الحرية، التي هي مكلفة في كل أحوالها[] وتكون النتيجة أن تردهم هذا يطيل من أجل الاستبداد، فيدفعون في ظل الدل ثمنا من حاضريهم ومستقبلهم أضعاف ما كان يتعين عليهم دفعه لاستعادة حريتهم[] ولست أنسى أن الشهيد سيد قطب رحمه الله كان قد كتب مقالة ساخنة بهذا المعنى في منتصف شهر يونيو عام 1952 كان عنوانها «ضريبة الدل». وشاءت المقادير أن تنطلق ثورة يوليو/تموز بعد ذلك بخمسة أسابيع[]

إذا سألتني ما العمل ومن أين يأتي الأمل، فردي أنه «ليس لها من دون الله كاشفة»